ضريبة انتقال الأموال عبر الحدود وتمويل التنمية

تقرير مقدم للحلقة الدراسية التي نظمتها منظمة أتاك، الفرنسية في المنتدي الإجتماعي العالمي الثاني الذي عقد في بورتو اليجري (١)

برونو جيتين . اتاك . فرنسا

عقدت هذه الحلقة الدراسية على مدى ثلاثة أنصاف من الأيام فى الفترة من ١ إلى ٣ فبراير ٢٠٠٢ ، وكانت فرصة لإعلام جماهير أمريكا اللاتينية بالوضع الراهن للجدل الدائر فى أوروبا وأمريكا الشمالية حول ضريبة نقل الأموال عبر البلاد المعروفة باسم «ضريبة توبين» . كما سمحت الحلقة الدراسية للأوربيين والأمريكين الشماليين بفهم أعمق لمشكلات الأمريكيين اللاتنيين وانشغالاتهم كمقدمة للتحرك نحو مشروع مشترك .

تم تكريس نصف اليوم الأول لدراسة القواعد الأساسية لضريبة نقل الأموال والتطورات التى جرت فى السنوات الأخيرة لتكييف الهدف الأساسى الذى حدده «جيمس توبين» مع الأوضاع المالية المعولمة الراهنة . بدءا من الدراسة التمهيدية لمارك ويسبروت من مركز البحوث الإقتصادية والسياسية فى الولايات امتحدة الأمريكية، أحد المراكز الأمريكية فى منظمة «أتاك» وتركز النقاش على النقاط التالية:

١ – الحاجة لتصور نسبة ضريبية متغيرة يتم تحديدها على ضوء مستوى كثافة وشدة المضاربات المالية . على سبيل المثال ، يمكن لمجموعة دول (البرازيل والارجنتين والأورجواى والبراجواى) أن يشكلا منطقة نقدية إقليمية ، على شاكلة النظام النقدى الأوربى السابق ، ولكن يجب أن يكون قادرا على حماية نفسه من المضاربات المالية بفضل فرض ضريبة متغيرة . ولما كانت أسعار التبادل للنقود فى البلدان الأربعة تتغير بشكل يومى فى مواجهة الوحدات النقدية الأساسية (الدولار ، واليورو ، والين) فى أسواق التبادل الأربعة فى أسواق النقد ، على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة مثلا ، من أجل تحديد النسبة المرجعية . شريطة آلا تتجاوز معدلات التبادل اليومى لكل وحدة نقدية نسبة (+ أو –) ٥٪ من هذه النسبة المرجعية . (أو ١٠٪ أو أكثر) حينذاك يمكن لدولة أن تفرض ضريبة منخفضة . أما إذا تجاوز معدل التبادل النقدى فى إحدى العملات النقدية النسبية المرجعية المقرر (+ أو – ٥٪) حينذاك يستطيع هذا البلد فرض نسبة ضريبية يمنع بها التعاملات النقدية ويعيد من خلالها معدل التبادل النقدى إلى إطار النسب المسموحة . هذا الهدف (الذى قام بصياغته الإقتصادى الألمانى «بى . بى . سيان» يمكن أن تنفذه أى مجموعة من البلدان فى أى مكان فى

العالم تقرر فيما بينهما فرض ضريبة على التعاملات النقدية لحماية عملائها من المضاربات المالية على العملة ، مثل الاتحاد الأوروبى أو البلدان الأسيوية .

٢- هذا الإقتراح سوف يسمح بتقادى الأزمة المالية التى تعانى منها الارچنتين . تلك الأزمة الناجمة عن عوامل بنيوية كثيرة ، مثل تحرير التجارة ، وفتح الأسواق للمستثمرين الأجانب ، والخصخصة ، وسياسيات التكيف الهيكلى المفروضة بواسطة اتفاقيات مشتركة بين صندوق النقد الدولى والحكومات المحلية. علاوة على ذلك ، من بين أسباب الأزمة هناك أيضا وضعية «البيزو» الأرچنتنى بالنسبة للدولار الأمريكى منذ عام ١٩٩١ ، الذى وضع الأنشطة الإقتصادية للارچنتين فى موقف حرج وأدى إلى الأزمة الراهنة . لو أن هناك منطقة عملة تحمى من المضاربات من خلال ضريبة على التعاملات النقدية بنسب متغيرة لكان يمكن تجنب الكارثة التى أدى إليها التعامل الخاطئ بالدولار. حيث يمكن متابعة معدلات تبادل البيزو الناجمة عن تقلبات فى أسعار الدولار والين واليورو فى المدى المتوسط ، بينما تقل التقلبات فى المدى القصير .

كان الحوار فرصة لمناقشة هذه المقترحات لكن الكثير من الارچنتنيين الحاضرين كانوا متشككين ، فبالنسبة لهم كانت ضريبة نقل الأموال عبر الحدود قد جاءت متأخرة .

فقد حدثت الكارثة الاقتصادية والاجتماعية بالفعل ، وتدعو الأوضاع الحرجة الراهنة للبحث عن مقترحات للخروج من الأزمة .

يشير ذلك إلى أول الصعوبات التى تواجه المقترحات الدولية عموماً . حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متباينة ومعدلات التطور نتكون مختلفة ومع ذلك سيكون الأمر تراچيديا حينما تعمل أى دولة على الإمساك بدوائرها المالية القومية وتستعيد سيطرتها النقدية . حينذاك يمكن أن تثبت الضريبة على نقل الأموال عبر الحدود أنها أداه حاسمة فى هذا الشأن .

خصصت الجلسة الثانية من الحلقة الدراسية لبحث إمكانيات التحقق السياسى لضريبة نقل الأموال بواسطة مجموعة من البلدان المبادرة .

ما هى المؤسسات التى ستقوم بجمع الضريبة وتعيد توزيع دخولها ؟ وقدم كل من «ستيف تايبت» (بريطانيا) وهيكى ماكى (فنلندا) آرائهما فى هذا الشأن .

قدم «ستيف تايبت» الأهداف والمبادىء التى يجب تحديدها من جانب المؤسسة الدولية المسئولة عن إدارة الضريبة على حركة الأموال عبر الحدود . هذه الطريقة

تسمح بتقرير ما إذا كانت إحدى المؤسسات الدولية القائمة يمكن أن تختار للقيام بمسئولية إدارة ضريبة التعاملات المالية . بقدر ما تكون الأهداف محددة ، بقدر ما تكون المؤسسة قادرة على جمع الضريبة على المستوى القومى ، وتمركزها على المستوى الدولى وإعادة توريعها فى إطار معاهدة دولية تمكن من تعزيز القواعد والمبادىء الخاصة بالضريبة وأن تستطيع تسوية الخلافات بشأنها . تشكل الشفافية ، والديمقراطية والقدرة على المحاسبة القواعد الاسترشادية الثلاثة الكبرى لكيفية عمل هذه المؤسسة من أجل ضمان أن العوائد لن تستغل لأغراض أخرى . وتخلص دراسة «ستيف تيبت» المقدمة من جماعة «الحرب ضد الفقر» البريطانية ، إلى أنه وفقا لهذه الأسس والقواعد لا توجد مؤسسة من المؤسسات المالية الدولية القائمة تتوفر فيها هذه المعايير . ولذلك ، فمن الضرورى إيجاد مؤسسة جديدة يجب أن تكون مشكلة من ثلاثة هيئات مجلس ، مشكل من ممثلى الدول ، مسئول عن تحديد التعليمات الرئيسية المتعلقة بجمع الضريبة والبرامج القومية والدولية التى ستمول من حصيلة الضريبة . الهيئة الثانية ، تشكل من خبراء مختارين ، يكونوا مسئولين عن تطبيق هذه التوجيهات الأساسية فى مشروعات مدروسة مقدمة من المنظمات غير الحكومية ، والنقابات العمالية ، والمجتمعات المحلية ، والدول ، والمؤسسات الدولية ، المستفيدة من عائد الضريبة . أما الهيئة الثالثة فيجب أن تكون مسئولة عن تدقيق وفحص الحسابات الرسمية لضمان إمكانية المحاسبة من جانب الدول والرأى العام . هذا ، فضلا عن أن هذه المؤسسة يجب أن تكون مرتبطة بالأمم المتحدة ، وإن كانت لا يجب أن تكون خاضعة لها .

جاء «هيكى ماكى» بمشروع قانون كامل ، يمكن للإتحاد الأوروبى أو لأى مجموعة أخرى من البلاد ترغب فى تطبيق الضريبة على نقل الأموال عبر الحدود أن تقره ، على أساس إقليمى فى البداية ، ثم على أساس دولى يتسع بشكل متزايد . من ناحية أخرى ، تحتفظ البلدان التى تجمع الضريبة بجزء من عائداتها ، بما فى ذلك البلدان الغنية . وتذهب حوالى ٨٠٪ من العوائد للبلدان النامية . تشكل المؤسسة المسئولة عن إدارة الضريبة مجلساً من ممثلى الدول على غرار المجلس الأوروبى، بالإضافة إلى مجلس نواب ديمقراطى على غرار البرلمان الأوروبى ، وإن كان يتمتع بسلطات أكبر . فى الواقع ، يجب أن ينشء المجلس ميزانية للمؤسسة على أساس العائد من الضريبة والأهداف التى ستوجه هذه العوائد المالية للإنفاق عليها، ويتولى المجلس التشريعى الديمقراطى مناقشة الميزانية والتصويت عليها . يجب أن تشكل هذه الهيئة التشريعية من ممثلين برلمانيين ، ومن منظمات غير حكومية ونقابات عمالية. ويقترح «هيكى بات ماكى» أن تكون حقوق التصويت فى كلا الهيئتين متناسبة مع حجم البلد . فبلد كبير مثل البرازيل يجب أن يكون له ثلاثة

أصوات ، وبلد متوسط مثل الأرجنتين يكون له صوتين ، والباراجواى صوتا واحداً . ويجب أن توافق كل البلدان على هذه المؤسسة ، سواء كانت بلدان ديمقراطية أو غير ديمقراطية . ويجب على أية قاعدة متبعة أن تضمن لبلدان الجنوب أغلبية مطلقة. بقدر ما يكون ممثلو المجتمع المدنى معنيين وذوى شأن ، بقدر ما يكون من المناسب اختبارهم وفقا للمعايير المطلوبة فى هذه المؤسسة بحيث تستبعد المنظمات المالية وما على شاكلتها من المنظمات ، ويبقى بعد ذلك أن يكون الإختيار بواسطة القرعة بإعتبارها أقل الطرق إستبدادية . يجب إقامة علاقات مع الأمم المتحدة ، شريطة أن لا تكون هذه الهيئة خاضعة لنفوذ القوى الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة التى ترفض تطبيق الضريبة .

تطرح هذه المقترحات العديد من الإشكاليات المتعلقة بالقواعد الديمقراطية ، وتمثيل البلدان النامية ، وإختيار المنظمات غير الحكومية ، وإمكانيات البلدان الفنية فى الحفاظ على جزء من العوائد وتحديد البرامج التى يجب تحويلها . وحيث أنه لم يحدث اتفاق على أى من هذه الموضوعات فإن المناقشات سوف تستمر دونما الوصول إلى إجماع أكيد بشأنها . لكن الأمر الهام فى الحقيقة هو بدء التفكير الجماعى حول نموذج المؤسسة التى يمكن أن تضمن توزيع العوائد بشكل ديمقراطى .

خصصت الجلسة الثالثة لقضية إستخدام العوائد ، التى تناولت بالضرورة بعض النقاط التى نوقشت فى اليوم السابق . قد «برونو جيتينن» عضو المجلس العلمى لمنظمة «أتاك» الفرنسية دراسة للمناقشة . إستهدفت توضيح كيفية مساهمة الضريبة فى تمويل التنمية .

فى البداية ، يجب تأكيد عدد من القواعد اللازمة :

١ – أن ضريبة توبين والضرائب العالمية الأخرى مثل الضريبة على ثانى أكسيد الكربون وغيرها من الضرائب البيئية العالمية لا تعفى البلدان المقتدمة من واجبها فى تخصيص نسبة ٠,٧ ٪ إجمالى ناتجها القومى من أجل مساعدات التنمية العامة . حيث يجب أن تكون مساعدات التنمية العامة المصدر الرئيسى لتمويل التنمية لأنها السبيل الوحيد لضمان تمويل التنمية التى لا تعتمد على التقلبات فى حجم التعاملات النقدية الدولية عبر الحدود ، وذلك فى حالة فرض ضريبة على انتقال النقود عبر الحدود .

٢ – أن ضريبة انتقال الأموال عبر الحدود وغيرها من الضرائب العالمية لا يجب أن تسمح للمتعصبين من دعاة الليبرالية الجديدة بإرضاء رغباتهم الاستحواذية بتخفيض الضريبة المفروضة على المستوى الوطنى على الأرباح وعلى العوائد

المالية والدخل العائلى. فليس المستهدف تخفيض الضرائب على المستوى القومى من خلال فرض ضريبة عالمية . تمثل العوائد المالية القومية الآن ٢٦ ٪ فقط من إجمالى الناتج القومى الإجمالى للبلدان الغنية ، و ١٩ ٪ من إجمالى الناتج القومى للبلدان المتوسطة ، و ٩ ٪ من إجمالى الناتج القومى للبلدان الأكثر فقراً. فى هذا الإطار ، يشكل العجز وافتقار الحكومات الارجنتينية للإدارة السياسية اللازمة لفرض ضريبة على الشركات القومية الكبرى وعلى الشركات العابرة للقوميات أو على الطبقات المتوسطة التى تستثمر ثرواتها فى ميامى ، يشكل هذا العجز سببا أساسيا للإفلاس المالى للدولة الارجنتينية .

٣ – يجب إلغاء ديون البلدان النامية كلية وعلى الفور ، وهو ما سيجنبها دفع ٣٠٠ بليون دولار كل علم ، يبعثون بها إلى البلدان المتقدمة .

٤ – يجب أن يستفيد الفقراء من النفقات الاجتماعية من أجل التقليل من عدم المساواة فى الدخل وفيما بين الجنسين . وعلى سبيل المثال ، يتبدى عدم المساواة فى نيبال فى أن ٤١ ٪ من الرجال يعرفون القراءة والكتابة ، بينما النسبة فى النساء لا تتعدى ١٤ ٪ علاوة على ذلك ، فإن نسبة الفتيات والنساء اللاتى لم يذهب للمدرسة تبلغ حوالى ٨٥ ٪ فيما بين ٢٠ ٪ من الأقل فقراً منهم ، فى مقابل ٥٤ ٪ فيما بين ٢٠ ٪ الأكثر ثراءاً من الفتيات والنساء .

الخلاصة :

إذا كانت هذه الظروف لا تتم مواجهتها ، فإن الدخل الناجم عن فرض ضريبة على انتقال الأموال عبر الدول وغيرها من الضرائب العالمية لن يزيد مصادر تمويل التنمية ولن يقلل الظلم الاجتماعى وعدم المساواة بين الجنسين .

على هذا الأساس ، يمكن حساب العائد المحتمل من تمويل التنمية ، وتكاليف التنمية ، وتحديد مساهمة الضريبة على انتقال الأموال عبر الدول .

١ - المصادر المحتملة لتمويل التنمية:

إذا خصصت ٢٢ دولة من البلدان الغنية ٠,٧ ٪ من إجمال ناتجها القومى لمساعدات التنمية العامة ، فإن مساعدات التنمية سوف يرتفع مستواها الحالى من ٥٤ بليون دولار إلى ١٥٦ بليون دولار . وبذلك ستنتج زيادة قدرها حولاى ١٠٠ بليون دولار .

وطبقا لحسابات «برونو جيتين» ، فإن فرض ضريبة انتقال الأموال عبر الدول نسبتها ٠,١ ٪ على أموال قدرها ١٢٠٠ بليون دولار. إذا ماكانت الضريبة قد نفذت عام ٢٠٠١ لبلغ عائدها ١٦٦ بليون دولار ، على أساس أن قيمة الضريبة على انتقال الأموال عبر الدول فى البداية لن تزيد على ٠,١ ٪ ومع مرونة قيمة الضريبة التى ترتفع إلى ٠,٥ ٪ (تعنى أن نسبة ٠,١ ٪ تضاعف نفقات نقل الأموال وتؤدى

إلى تقليص حجم الأموال المتنقلة بنسبة ٥٠٪) ، مع الأخذ فى الاعتبار إعفاء الأموال الرسمية المنقولة بين الدول من الضريبة ومع افتراض عدم صحة نسبة الـ ٥٠٪ هذه الفرضية المتشائمة ، لذلك فنحن يمكن أن نعمل على أساس عائد يبلغ ١٠٠ بليون دولار .

على ضوء الملاحظة الفنية الصادرة عن الأمم المتحدة فى إطار المفاوضات الرسمية حول تمويل التنمية (فى قمة مونترى) ، فإن ضريبة ثانى أكسيد الكربون ستولد ١٢٠ مليون دعنا نقدر أنها لن تتجاوز ١٠٠ بليون دولار .

إجمالا ، ذلك يعنى أن حوالى ٣٠٠ بليون دولار يمكن أن تكون متاحة لتمويل التنمية . دعنا نقارن ذلك بنفقات أهداف التنمية ، التى اختارها رؤساء الدول والحكومات فى سبتمبر ٢٠٠٠ فى احتفالات الأمم المتحدة بالألفية الجديدة .

٢ - نفقات تمويل التنمية : الثروات المتاحة للاستخدام فى تمويل برامج دولية للمنافع العامة وبرامج التنمية القومية .

البرامج الدولية : تهتم هذه البرامج بالسلع الإنسانية الأساسية التى تفضل الأمم المتحدة تسميتها منذ عام ١٩٩٩ «بالسلع العامة على المستوى العالمى» ، باعتبار أن هذا التعريف الجديد يتماشى مع الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية حول تجارة الخدمات «الجات» ، المؤيدة من جانب البنك الدولى الذى أكد أن «السلع العامة على المستوى العالمى» يجب أن توفرها الشركات عابرة القوميات ، بالطبع لا توفرها لمن هم أكثر فقراً فى العالم ، ولكن لأولئك القادرين على دفع ثمنها . تهتم هذه السلع بالحفاظ على البيئة، والثروات الطبيعية ، ونقاء الهواء ونظافة المياه ، والإرث العالمى ، والحصانة ضد الأوبئة والقضاء عليها ، وحماية السلام العالمى ، والتضامن الدولى فى الأزمات الإنسانية ، وبشكل عام ، كل الظواهر التى تتجاوز الحدود القومية ولها تأثيرات إيجابية أو سلبية على سكان العالم ، لذلك يمكن للمرء أن يدعى أن الهيمنة الرأسمالية جزء من هذه السلع الأساسية ، بقدر ما تمنع الأزمات المالية ومضاعفاتها الدولية . طبقا لإحصاءات الأمم المتحدة ، هناك حوالى ١٥٪ من مساعدات التنمية العامة مخصصة فى الوقت الراهن من أجل «السلع العامة العالمية» وهو ما يعادل ٥ بليون دولار . بينما يجب إنفاق ٢٠ بليون دولار على الأقل على الصحة والبيئة ، والتى لا تمولها وكالة التنمية البشرية PDA ، كما تتطلب المساعدات الإنسانية العاجلة ١٠ بليون دولار سنويا وليس مجرد ٥ بليون درلار التى يتم إنفاقها حاليا .

وعلى ذلك ، فإن تكلفة تمويل هذه البرامج الدولية تبلغ ٣٠ بليون دولار .

البرامج القومية :

لإيجاد تصور لنفقات تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية ، يمكن الإشارة إلى الدراسات التى قامت بها UNDP وكالة الأمم المتحدة للتنمية البشرية واليونيسيف المتعلقة بالقدرات العالمية للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمتعلقة أيضاً بخفض أعداد الواقعين تحت خط الفقر إلى النصف (هناك بليون إنسان دخل الواحد منهم يوميا أقل من دولار) . هذان الموضوعان يشكلان أهداف التنمية فى الألفية الجديدة التى يتم إنجازها بحلول عام ٢٠١٥ ، والتى تستلزم ٨٠ بليون دولار إضافية سنويا . طبقاً لدراسة حديثة للبنك الدولى ، فإن خفض الواقعين تحت خط الفقر إلى النصف سوف يتكلف ٣٥ بليون دولار سنويا ، ومن المفترض أن تخفيض حدة الفقر سوف يزيد من القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وعلى هذا ، فإن البنك الدولى يقدر أن قيمة التكلفة ٥٤ بليون دولاراً إضافية ، لتحقيق هذه الأهداف التنموية بحلول عام ٢٠١٥ . ومع إغفال هذه الفرصة ، يقدر البنك الدولى أيضاً النفقات اللازمة لتحقيق القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على المستوى العالمى تبلغ ٨٠ بليون دولار . دعونا نستخدم هذا الرقم من حساب النفقات اللازمة لتمويل البرامج القومية .

وعلى ذلك ، ستكون النفقات الإجمالية لتمويل برامج التنمية القومية والدولية:

٢٠ + ١٠ + ٨٠ = ١١٠ بليون دولار ، مقابل عوائد محتملة قدرها ٣٠٠ بليون دولار .

كم نستطيع أن نجمع من هذه الأموال المطلوبة ؟

إن رفع مساعدات التنمية العامة إلى ٠,٧٪ من الدخل القومى الإجمالى للبلدان الغنية سوف يفى فى حد ذاته بتمويل «أهداف التنمية للألفية الجديدة» . بينما تعجز الضريبة على انتقال الأموال عبر الحدود ، أو الضريبة على ثانى أكسيد الكربون عن الإيفاء بالغرض . ولذلك ، يجب أن ندعو ونؤكد أننا نتحدث عن تخفيض أعداد الواقعين تحت خط الفقر إلى النصف وعن القدرة العالمية على الحصول على الخدمات العالمية الأساسية .

ذلك يعنى أن إذا كان اثنين من الثلاثة مصادر الخاصة بالتمويل قد تحققت ، فمن الممكن بالفعل تجاوز «الأهداف التنموية للألفية الجديدة» ، والقضاء تماماً على الفقر والواقعين تحت خط الفقر .

(فلن يكون هناك فقيراً واحداً إذا ما كان دخل الفرد ٥ دولارات يومياً) ، وتمويل الخدمات الاجتماعية تماماً وبشكل شامل وليس مجرد تمويل الخدمات الاجتماعية فى حدودها الدنيا (مثل تمويل التعليم الحقيقى وليس مجرد محو أمية البالغين على نحو ما تسعى «أهداف التنمية فى الألفية الجديدة») .

بوضوح ، ليست التنمية مجرد قضية التمويل فقط ، إنها فوق كل ذلك قضية تتعلق بحقوق الإنسان وبالحقوق الاجتماعية ، التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التعبئة والحركة المحلية . علاوة علي ذلك ، فإن المال ذو شأن هام في التنمية، فإذا ما أراء المرء القضاء علي عمل الأطفال ، فلابد من أن يؤمن حدوداً دنيا لمستوى دخل الأسر التي تعتمد على عمل أطفالها ، إن كان الأمر كذلك ، فمن الأولى أن يؤمن حدوداً دنيا من الدخل للآباء والأمهات الذين تتدهور صحتهم أو قدرتهم على العمل . وحينذاك يتم بناء مدارس أو تطوير الموجود منها . ودفع رواتب المدرسين .

على ذلك ، فى أى شيء يجب أن تستخدم عوائد الضريبة على انتقال النقود عبر البلاد ؟

١ – طالما أن مساعدات التنمية العامة لم تصل إلى ٠,٧ ٪ ، فإن عوائد الضريبة على انتقال الأموال عبر الحدود يمكن أن تستخدم فى تمويل أهداف التنمية الألفية الجديدة ، ومادامو يهتمون بتحسين الأوضاع فى أدنى حدودها ، فإنها تفرض ضرورة أن يقول الناس كلمتهم فى تحديد الأهداف وفى تنفيها .

٢ – إذا ما زادت مساعدات تنمية الخدمات العاملي إلي ٠,٧ ٪ ، فإن عوائد ضريبة توبين آنذاك سوف تكون مصدراً إضافياً تمول المزيد من الإنفاق الاجتماعي والبيئي . كيف سيتم توزيع حصص هذه العوائد ؟ إن مسئولية جمع الضريبة على انتقال الأموال عبر الحدود وإعادة توزيع عوائدها لا تتولاها سوى مؤسسة دولية جديدة . نحن نعتقد أن هذه المؤسسة لا يجب أن تلبى المعايير المحددة من جانب «ستيف ثايبت» فحسب ، ولكن أيضاً يجب عليها أن تولى أهمية حاسمة للديمقراطية ، ليس فقط في طرق عملها ولكن أيضاً كمعيار فى توزيع الثروات . فتحصل كل دولة على نصيب من العوائد ، يتناسب مع عدد سكانها ، وطبقاً لمعيار مثل «مؤشر التنمية البشرية» لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، اعتماداً على تعديل . هذا المؤشر بحيث يستخدم بشكل أفضل في حساب عدم المساواة بين الجنسين . الفكرة هى أن أقل البلدان فى مؤشر التنمية الإقتصادية، لابد أن تكون أكثر البلدان حظاً من مصادر الثروة التي سوف يتم توزيعها . كذلك ، لابد من أن تكون هناك صغية يتفق عليها بأن يؤخذ في الحسبان التقدم البيئي والاجتماعى للدول . وبقدر ما تستطيع بلد ما تحقيق تقدم فى التقليل من عدم المساواة ، بقدر ما تحصل على نصيب من العائد . أما هذه البلدان التي لا تحقق أي تقدم فسوف تتناقص حصتها من العائد . علاوة على ذلك ، بينما هناك اتفاق عام مع مقترح «هيكي بات . ماكي» بشأن مجلس تنفيذي و «جمعية تشريعية ديمقراطية تكون فيها الأغلبية التصويتية لممثلي دول

الجنوب ، ويمكن القول أن هذا الأمر لن يكون موضع ترحيب كل الدول ، أيًا كان شكل حكومتها ، لكن الممارسة الديمقراطية هى السبيل الوحيد لضمان استخدام العوائد فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.

لذلك ، فإن السبيل الصحيح لاستخدام الثروات والعوائد في كل بلد يجب أن يتقرر من خلال الرجوع إلى الشعب ، باستخدام نموذج المشاركة فى تقرير الميزانية . فى هذا الإطار ، يجب أن تلعب الأحزاب السياسية والنواب المنتخبون دوراً في تحديد الأولويات . على سبيل المثال ، خلال «المنتدى الاجتماعى العالمي الثاني» تم إجراء تصويت رمزى لإختيار واحد من بين ستة إختيارات ممكنة من أجل توزيع الثروات الناجمة عن حظر التجارة في الأسلحة . نفس الشيء يمكن تطبيقه على عوائد الضريبة الخاصة بإنتقال الأموال عبر البلاد . كما يمكن إختيار صيغة أخرى فى بلدان أخرى على ضوء الأولويات والتقاليد المحلية . يمكن أن تكون العوائد الموزعة علي كل بلد لامركزية بل تكون على المستوى الإقليمي أو على مستوى البلديات على أنه يجب الرجوع إلى الشعب فى نفس هذه المستويات .

فى هذا الإطار يمكن تصور وجود كل التركيبات المتنوعة على مستوى الدولة أو على المستويات المحلية . يجب أن يتم تنظيم الرجوع إلى الشعب بواسطة البلد نفسه أو من خلال وكالة وطنية للمؤسسة الدولية المسئولة عن تجميع عوائد ضريبة توبين وعن إعادة توزيعها . هذا الطراز القائم على المشاركة في تقرير الميزانية تم إختياره في «بورتو اليجيري» ، وف« ولاية «ريوجراند دي سول» ، تضطلع فيه الديمقراطية بدور حاسم . أعتقد أن هذا يقتضي بداهة أن الهيئة الدولية المسئولة عن تحصيل «ضريبة توبين» وإعادة توزيعها ، وهى المؤلفة من ممثلي الحكومات ، أن تحترم العهد الدولي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان ، وقواعد العمل الأساسية المحددة من جانب منظمة العمل الدولية . يمكن أن يكون الإحترام الحقيقي لهذه الحقوق وفقاً لتقديرات ورصد تقارير المنظمات المعنية مثل الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، ومقررين بلاد حدود ، وغيرهم من المنظمات الأخرى ، أو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . من ناحية أخرى ، يبدو من الصعب رؤية كيف يمكن للديكتاتوريين أن يحترموا المبادئ الديمقراطية ، بإعتبار أن هذا الإحترام هو الأساس في الاستخدام النافع لعوائد ضريبة إنتقال الأموال عبر البلاد . وأخيراً ، يجب أن يقتمد المؤسسة الدولية على رأى ممثلي النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية فى البلدان المعنية ، سواء كانت بلدانهم مشاركة فى المؤسسة الدولية أو غير مشاركة فيها . أما فى حالة العجز عن تقديم الحصة المخصصة من العائد إلى أى بلد لا يحترم الحد الأدنى من الديمقراطية فإن من الواجب فى هذه الحالة لضمان وصول العوائد

للشعب أن إستثمارها فى صندوق إدخار . إلي أن يتيسر الحد الأدنى من احترام الحقوق الديمقراطية .

قد يكون مفهوم ربط إعادة توزيع الثروات بالديمقراطية طريقة للفهم أكثر طوباوية لكن السبيل الوحيد للأخذ فى الحساب المثارة خلال النقاش : الأولويات والمفاهيم المختلفة في الواقع فيما بين الشمال والجنوب ، مثل إحترام البيئة . غالباً ما يتم تحديد مضمون السياسات الاجتماعية الممولة من المؤسسات الدولية دون إستشارة السكان المعنيين وتفرض عليهم هذه السياسة من أعلى . فى هذا الإطار ، شرح أحخد المشاركون من شمال الأرجنتين كيف أن البنك الدولى فرض على الأرجنتين برامج تعليمية مصممة من أجل الناشئين في أفريقيا . وذكرنا أحد المتحدثين البرازيلين بضرورة تدخل الدولة فى السياسات المحلية ، والذي يعني أن التوزيع المناسب وإستخدام الثروات بشكل ملائم سوف يكون مجرد وهم .

فى النهاية ، أكد أحد العاملين فى مشروعات التنمية العامة فى مدينة «بورتو اليجيرى» صعوبة الموافقة على طلبات البنك الدولى التى يفرضها لضمان تقديم قروض . ألا يوجد هنا خطر من أن الثروات الناجمة عن ضريبة توبين يمكن أن تخضع لمعايير بالغة التزمت والصرامة وألا تتلاءم مع الأولويات المحلية ؟

ليست هناك إجابة حاسمة على كل هذه الأسئلة . لا يستطيع المرء أن يتنبأ بحلول لكل المشكلات الممكنة الحدوث ولا للمشكلات التى لم نتصورها بعد . ولكن ألا يكون الأمر كذلك كلما حاول المرء تغيير ما هو قائم ؟

هل يمكن للمرء أن يتوقع للضريبة على انتقال الأموال بين البلاد ، أو أى هدف آخر ، أن تكون مضمونة النجاح ؟ إن خبرة أخطاء الماضى فيما يتعلق بمساعدات التنمية ستكون مفيدة فى معرفة ما لا يجب أن نفعله . علاوة على ذلك، فسوف تكون الضريبة على حركة الأموال عبر الحدود بمثابة ضوء النهار بعد الانتصار السياسى على الليبرالية هذا الانتصار الذى يسمح بديمقراطية أوسع . سوف يكون تحديد الأولويات المحلية ، ومضافة السياسات الخاصة بالبيئة ، والتعليم ، والصحة، وغيرهم ، سوف تكون موضع إعادة تفكير وتقديم حلول جديدة فى ظروف أكثر ملائمة من تلك الظروف التى نشهدها اليوم .

على نحو ما نرى ، فإن الندوة الخاصة بالضريبة على حركة انتقالات الأموال عبر الحدود وتمويل التنمية لم تصل إلى نتائج محددة . ومع ذلك ، فإنها على الأقل، قدمت حصيلة ثرية من المناقشات التى سوف تستمر .

الهوامش :

١ – هذا تقرير شخصى ، لم تكتبه مجموعة بعد مناقشات مسبقة . الآراء الواردة هنا تعبر عن مؤلفها فقط ، ولا تعبر بالضرورة عن منظمة «أتاك» ولا عن الأسماء المذكورة فى التقرير ، والذى يستطيع الإتصال مباشرة بهم . وأنا وحدى المسئول عن أية أخطاء أو إهمال .

٢ – الإختيارات التالية متاحة : القضاء على الجوع ، رعاية ضحايا الحروب ، رعاية مرضى الإيدز بطريقة محترمة ، محو الأمية ، القضاء على عمل الأطفال ، إعادة تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية . وهناك أيضا خيارات أخرى . لتحديد الأولويات ، تم تحديد درجات لكل قضية ثم التصويت عليها ، وحددت الدرجات وفقا للمعايير التالية :

الإختيار الأول = ٣درجات ، الإختيار الثانى = ٢درجة ، الإختيار الثالث = درجة .

النص الأصلى للمقال بالإنجليزية :

CURRENCY TRANSACTION TAXATUION

AND FINANCING DEVELOPMENT

على موقع WWW.ATTAC.ORG

مارس٢٠٠٢

obeikandl.com